

الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ١٨٣٠-١٩٦٢ ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال

م.مساعدة أسامة صاحب منعم

جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

المقدمة

لاشك ان الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام (١٣٢) عاما آثاراً بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة الجزائرية لعل من أهمها الجوانب الاقتصادية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ذلك الجانب قبل الاستقلال الجزائري عام مع التركيز على النفط باعتباره عصب الحياة الاقتصادية للدول في القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق كرس المبحث الأول لإيضاح الحياة الاقتصادية في الجزائر التي كانت تقوم على الزراعة بالدرجة الأولى حالها شبيه بحال جميع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، والتي جاء الاحتلال الفرنسي ذو الطبيعة الاستيطانية برسمها ويحدث فيها قطاعين الأول قطاع متطور تابع للمستوطنين الفرنسيين، وقطاع المزارعين الجزائريين الذي عرف باقتصاد التقوت، مع توضيح العوامل الدافعة لإيجاد ذلك الوضع ، وكذلك اهم ذلك المبحث بعرض كيفية سيطرة الفرنسيين على قطاع التجارة الجزائرية من خلال السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية ثم تصدير رؤوس الأموال لفرنسا عبر احتكار التجارة الجزائرية . وفي مستوى آخر ،ركز هذا المبحث استعراض الجهود الفرنسية في الحد من الصناعات اليدوية والحرفية الجزائرية ، وعلى جعل الجزائر سوقا للمصوغات الفرنسية ،فضلا عن الاكتفاء بصناعة استخراجية فقط للحصول على المواد الأولية الجزائرية وتصديرها الى فرنسا .

اما المبحث الثاني فقد ركز على إيضاح الاهتمام الفرنسي لأهم موارد الجزائر المعدنية وهو النفط ،بدا بإيضاح الظروف الدولية أحاطت بالتوجه الفرنسي بالبحث عن النفط في الجزائر ثم بيان العوامل التي أدت بفرنسا الى الاهتمام بالصحراء الجزائرية وبشكل اكثر جديه بعد الحرب العالمية الثانية ،فضلا عن إيضاح اهم الشركات النفطية الفرنسية التي ظهرت على حيز الوجود والتي كانت اغلبها تابعه للحكومة الفرنسية والتي تكلفت جهودها بالعثور على أهم حقول النفط في خمسينيات القرن المنصرم ، ثم تطرق المبحث ،إلى أهم محاولات الحكومة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط عن الجزائر، مع الاهتمام بوضع القوانين الخاصة بالنفط الجزائري لتنظيم اشتراك شركات النفط الأجنبية بالبحث عن النفط الجزائري بشكل لا يقلل من شان الهيمنة الفرنسية النفطية .

ثم ركز المبحث على الاهتمام الذي أثاره اكتشاف النفط في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما عند عقد مفاوضات الاستقلال، إذا حاولت فرنسا بكل جهودها التوصل إلى فصل الصحراء عن الجزائر. وهو ما كان نتيجة الفشل، فإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد رسخت انتماء الصحراء للجزائر فهي بالمقابل قد سعت في بعض بنودها الهيمنة الفرنسية على نفط الصحراء.

اعتمد الباحث على عدد من الوثائق المنشورة التابعة للدار العربية للوثائق، كما رقد بحثه بعدد كبير من المصادر العربية والمعرية التي أغنت البحث بمعلومات قيمة عن موضوع البحث، كذلك على بعض المصادر الفرنسية .

المبحث الأول

النشاط الاقتصادي في الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي^(١)، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاماً شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادراً بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها أو للاستهلاك المباشر^(٢).

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل^(٣)، بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من أجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة^(٤)، وقد استخدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للأراضي من أيدي الجزائريين أو إصدار التشريعات التي من شأنها نزع الأراضي من أيدي الجزائريين ولعل أهمها هي:

- قرار عام ١٨٣٠ الذي أعطى الحلق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي والأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية.
- قرار عام ١٨٣٣ الذي أعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

- الأمر الصادر في عام ١٨٤٤ الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع أراضي الأوقاف.
 - الأمر الصادر في عام ١٨٤٦ الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، وقد أدى هذا القانون إلى مصادرة ما يزيد على ٣٧٥.٠٠٠ فدان.
 - القانون الصادر في عام ١٨٥١ الذي يشمل الأراضي التي استحوذت عليها السلطة، فضلاً عن أراضي الغابات بما يقارب ٢ مليون هكتار.
 - في عهد نابليون الثالث وزع في عام ١٨٥٢ ما يقارب عن ٢٥ ألف هكتار لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران.
 - وزع في عام ١٨٥٣ ما يقارب عن ٢٠ ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة.
 - وزع بين عامي ١٨٦١-١٨٦٣ ما يقارب من ١٦٠ ألف هكتار كهدية من نابليون الثالث لحاشيته وعدد من النبلاء.
 - في عام ١٨٧١ وبأثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية أراضي تقدر مساحتها بـ ٢.٥٠٠.٠٠٠ هكتار.
 - تم في عام ١٨٧٦ منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر بـ ١٠٠ ألف هكتار.
 - تم في عام ١٨٧٧ منح ١٠٠ ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينة^(٥).
- ويمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام ١٩٤٠ تقدر بـ ١٠ ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على ٢.٧ مليون هكتار أي بنسبة ٢٧% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون أعمالاً أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراضٍ قليلة الخصب والإنتاج^(٦).
- وعلى أن نلاحظ، أن المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي، فلم يكن غريباً أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي أن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوصاً^(٧) تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي آخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي أي اقتصاد التقوت^(٨)، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة أو القروض^(٩).

ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية والغلال التي كان قطاع المستوطنين الفرنسيين ينتجها، إذ تركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمر ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى ٤٠٠ ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. كما أهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تتضح تلك الخضراوات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان^(١٠)، أما إنتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد أن كانت ١٣ مليون قنطار عام ١٩٤٥^(١١)، أصبح بحدود ٢٤ مليون قنطار عام ١٩٦٠^(١٢).

ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات^(١٣)، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من ١٠٠ ألف قنطار في عام ١٩١٠ إلى ٢٢٠ ألف قنطار في عام ١٩٥٥^(١٤).

أما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام ١٨٥١ والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجال الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام ١٩٤٩ كانت ٦٤ مليون فرنك^(١٥).

ومما يجدر ذكره هنا، أن القطاع الزراعي الجزائري "قطاع النقوت" الذي كان يضم ما يفوق ٦ ملايين مزارع، معتمدين على زراعة أراضي صالحة للزراعة قاربت مساحتها من ٢.٥ مليون هكتار فقط قد بلغت فيه نسبة المزارعين الأجراء ٦٠% أما من كان يملك أرضاً في هذا القطاع فكانت نسبتهم ٣٨% في حين كانت نسبة ٢% الباقية هم كبار الملاك^(١٦)، مع انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى أجزاء في أراضيهم بعد أن خضعوا لدوامه الريا^(١٧)، فضلاً عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره إلى مد يد المساعدة، مما دفع بالمزارعين الجزائريين إلى

مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من ٥٠% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي، ولم يكن ذلك بعيداً عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين وإخضاعهم نهائياً لإرادتهم^(١٨).

ونتيجة مما سبق فقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من ١٨٨٠ وحتى عام ١٩٥٥ نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز ١.٥% سنوياً، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت ١.٨%، وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الأعوام من نقص المواد الغذائية الأساسية^(١٩).

والجدول رقم ١ أدناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة إلى المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون بصورة عامة والمساحات الزراعية التي يملكها الجزائريون حسب إحصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في ٣١ تشرين الأول عام ١٩٥٤، وأهم ما نستقرأ منه هو أن عدد الجزائريين المالكين من مجموع ما يقرب من ٩ ملايين جزائري حسب هذا الإقطاع هو ٦.٣٠٧٣٢، أي أن نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي ١٤ هكتار ونسبة المستوطنين هي ١٥٨ هكتار^(٢٠).

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	١٠٥٩٥٤ ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	٢٣٩٣ ألف
الجزائريون المالكون من ١-٥ هكتارات	٣٣٢٥٢٩ مليون
المستوطنون المالكون من ١-١٠ هكتارات	٥٠٣٠ ألف
الجزائريون المالكون من ٥٠-١٠٠ هكتار	١٦٥٨٠ ألف
المستوطنون المالكون من ٥٠-١٠٠ هكتار	٢٦٣٥ ألف
الجزائريون المالكون أكثر من ١٠٠ هكتار	٨٤٩٩ ألف
المستوطنون المالكون أكثر من ١٠٠ هكتار	٦٣٨٥ ألف

لم يكن الوضع بأفضل حالاً في النشاط الاقتصادي الآخر وهو التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا^(٢١)، ولقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم "السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية" عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا كمركباً في عامي ١٨٥١ و١٨٦٧، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجارياً^(٢٢)، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجها الصناعات والحرف الجزائرية الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات

الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية (٢٣).

في ظل هكذا وضع، تحقق الهدف الثاني وهو " تصدير رؤوس الأموال " بشكل تلقائي، فالثابت تاريخياً أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجاريتها معها، فضلاً عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد (٢٤)، وقلة صادرات الجزائر إلى خارج منطقة الفرنك (٢٥)، وارتباطها بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه (٢٦)، في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات أخرى وعدم وجود أسطول تجاري خاص بالجزائريين، ويرافق ذلك كله ضعف المقدرة الشرائية والإنتاجية للجزائريين (٢٧).

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن نوعية وكمية الصادرات والواردات الجزائرية توضح لنا بشكل جلي النظام الاقتصادي الذي أوجده المحتلين الفرنسيين في الجزائر، لاسيما إذا ما عرفنا أن حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا يصل إلى ٧٦% ومع الاتحاد الفرنسي إلى ٧% و ١٧% مع الدول الأخرى، والجدول رقم ٢ يوضح نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام ١٩٥٢ .

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	٨٧%	مواد نباتية	١٦%
مواد حيوانية	٢%	مواد حيوانية	٢%
مواد معدنية	٦%	مواد معدنية	٦%
مواد مصنوعة	٠%	مواد مصنوعة	٥٥%

وفي تحليل واضح لهذا الجدول يتضح لنا أن المحاصيل الزراعية تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية، أما الواردات فمعظمها من المصنوعات (٢٨).

لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن ذلك يعني سيطرة فرنسا على التجاريتين الداخلية والخارجية، وإن تركت بعض حقول التجارة الداخلية المتواضعة بأيدي الجزائريين، علاوة عن سيطرة فرنسا التامة على تجارة المواد الأولية توجيهها صوبها وتحويل الجزائر إلى سوق داخلية للصناعة الفرنسية، مما جعل الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا ترجح كفته لصالح فرنسا (٢٩).

وفي مستوى آخر طبقت فرنسا على الجزائر سياسة " عدم تصنيع المستعمرة " فقصت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي،

التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية^(٣٠)، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات^(٣١)، وربطها بخطوط سكك حديدية إلى الساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا، وإذا ما أردنا أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني^(٣٢)، فأنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة ١٠ % في عام ١٩٥٥^(٣٣).

والجدول رقم ٣ يظهر تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية قبل الاستقلال مقارنة بعام استقلال^(٣٤):

المواد	١٩٦١	١٩٦٢
الحديد	٢٨٦٧	٦٦٢
الزنك	٧١	٦٩.٥
الرصاص	١٣	١٢.٩
النحاس	٢.٢	٢.٩
الفوسفات	٤٢٦	٣٨٩.٨
الفحم	٧٧	٣٥
الوحدة الف طن		

وعليه فإن الاقتصاد الجزائري وحتى انتصار الثورة في عام ١٩٦٢ كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الفرنسي، إذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي وأكثرها قرباً للساحل والتي انصب الاهتمام فيها على إنتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية، بينما هيمنت الرأسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

المبحث الثاني

محاولات فرنسا استغلال النفط الجزائري

أما فيما يتعلق بالنفط فقد كان لاكتشاف النفط في الجزائر، التي كانت تزرع تحت السيطرة الفرنسية التامة، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في تحديد كيفية

استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع"^(٣٥)، التي بدأت مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريباً، وبلغت أوجها في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح النفط ولأول مرة المصدر الأول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة ، إذ سيطرت تلك الشركات على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، وقد كان نادراً في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات إذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة^(٣٦)، في أحسن حالاتها آنذاك نسبة ٥% ، وبذلك بقي دور السوق هامشياً وقاصراً على أحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية " فائض أو عجز ظرفي"^(٣٧)، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج^(٣٨)، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينيات إذ أخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة.

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية والاستعمارية التي مثلتها فرنسا في الجزائر، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر إليها ، وأيضاً حتى يمكنها من تصدير الفائض إلى السوق الأوروبية^(٣٩)، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن أغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي^(٤٠).

أ- محاولات فرنسا للبحث عن النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام ١٨٧٠ بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على أية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعومة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود^(٤١)، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام ١٨٩٥ اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي ٥٠ ألف طن سنوياً حتى عام ١٩٢٥ ، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان "Leon African" حقل تليوننت الواقع في شمال

غرب الجزائر^(٤٢)، الذي بدأ بالإنتاج عام ١٩١٤ وكان ينتج ما يقرب ٣٠ ألف طن حتى نضوبه في عام ١٩٤٠^(٤٣).

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام ١٩٣٢ على الموافقات اللازمة للتقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجارياً^(٤٤)، ولهذا الفشل مجموعة أسباب أهمها، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التقيب عن النفط واقتصار جهود التقيب على المناطق الساحلية والغربية منها، وكثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلاً دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة^(٤٥).

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها ، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية ، كما استلزمت عملية إعادة أعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، واضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاته بالعملة الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له^(٤٦).

أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لاسيما بشؤون الطاقة في أكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الأهمية، وهي أفضلية منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطياتها منه ازدياداً كبيراً ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير، وان كثيراً من الجهود والشعارات اتجهت ضد نظام امتيازات النفط القديمة والمطالبة بإصلاحها ، وقد تم ذلك جزئياً في نظام مناصفة الأرباح^(٤٧)، واتخاذ إيران خطوتها الجريئة بتأميم نفطها في ربيع عام ١٩٥١^(٤٨).

لهذا أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في أفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيراً قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءاً من فرنسا وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة ، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكاناً أكثر أمناً وأوفر اطمئناناً من أي منطقة أخرى، لذلك فأنها أي فرنسا أعادت التأكيد بان الجزائر جزءاً من التراب الفرنسي وان الجزائريين رعايا فرنسيين^(٤٩).

ب- بواكير الاكتشافات النفطية في الجزائر:

انطلاقاً من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية "B.R.P" " Bureau Des " " Recherches Petrolier"، وهي هيئة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر "S.N.REPAL Soiētç etexpoiation Pour da Retrole" والمعروفة بـ"سنريبال"، وذلك عام ١٩٤٦^(٥٠)، التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني "وادي القطران" الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد ١٠٠ كم جنوب الجزائر العاصمة في عام ١٩٤٨، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيت الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام ١٩٤٩ أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل ٨٤ ألف طن سنوياً^(٥١)، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام ١٩٦٠^(٥٢)، ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة واستمرت الأبحاث في تلك المناطق الشمالية نظراً لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينيات إلى أبسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفير المياه، ومع ذلك فإن هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية ٦,٥٨% من احتياجاتها النفطية حتى عام ١٩٥٦ تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري^(٥٣)، والجدول رقم ٤ يوضح الإنتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية للجزائر ١٩٤٩-١٩٦٢^(٥٤).

المجموع	إنتاج جبل العنق	إنتاج حقل وادي القطران	العام
٣٠٠	.	٣٠٠	١٩٤٩
٣٧٠٠	.	٣٧٠٠	١٩٥٠
٧٣٦٠	.	٧٣٦٠	١٩٥١
٤٦٠٣٠	.	٤٦٠٣٠	١٩٥٢
٨٤٤٠٠	.	٨٤٤٠٠	١٩٥٣
٧٥٧٦٠	.	٧٥٧٦٠	١٩٥٤
٥٧٦١٧	.	٥٧٦١٧	١٩٥٥
٣٣٥٣٧	.	٣٣٥٣٧	١٩٥٦

١٣١٤٠	.	١٣١٤٠	١٩٥٧
٣١٩٠	.	٣١٩٠	١٩٥٨
٣٧٤٠	.	٣٧٤٠	١٩٥٩
٤٥٩٠	٣٥٠	٤٢٤٠	١٩٦٠
٧٩٠٢	٤٣٩٢	٣٥١٠	١٩٦١
١٠١٨٤	٥٠٠٣	٥١٨١	١٩٦٢

ونتيجة لانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المختصين الجيولوجيين، في العشرينيات من القرن العشرين، خاصة كيليان "Killian" ومونشيكوف "Monchikoff" الذين أنجزوا أعمالاً أولية تشير إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غير أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط آنذاك^(٥٥).

وضمن إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الأفريقي أنشأت حكومة باريس عام ١٩٥٠ ما عرف بـ مناطق التنظيم الصناعي في أفريقيا "Z.O.I.A" التي اختيرت لها المناطق كولمب بشار، الكويت وجبل العنق، غينيا، مدغشقر، إذ شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر، منطقة التنظيم الصناعي الأولى، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية، فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية، ويهدف هذا التنظيم إلى استدراك ما لوحظ من قبل ما ان تشتت الإمكانيات المادية والبشرية المجندة لاستغلال الصحراء^(٥٦).

عموماً فإن أول تصاريح الاستكشافات منحت للشركات الفرنسية بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ في الصحراء الجزائرية والتي تغطي ٩٠% من مساحة الجزائر وقسمت إلى كل من شركتي سنريبال^(٥٧) التي يساهم فيها مكتب الأبحاث البترولية بنسبة ٤٠.٥%، أما مساهمة الجزائر فيها فهي ٤٠.٥% مع مصالح أخرى بنسبة ١٩%، وإلى شركة البترول الفرنسية "Compagnie Franeise Des Petroles"، "C.F.P" والمعروفة بـ"سغب" ونسبة ملكية الحكومة الفرنسية فيها ٨٥%، أما المصالح الأخرى فنسبتها ١٥%^(٥٨)، وهذه الشركة كانت قد اكتسبت سابقاً تجربة قوية بالشرق الأوسط، وكانت قد أرسلت في عام ١٩٤٩ بعثة إلى الصحراء، قدمت خلاله تقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود النفط فيها^(٥٩)، ثم إلى شركة النفط الجزائرية "Companie des petroles d I'Agrie" "C.P.A" والمعروفة بـ"سبا"، وقد أسهمت شركة رويال دتتش شل "R.D/Shell" فيها بـ ٦٥%، و ٣% للهيئة المستقلة

للبنترول "R.A.P" "Regie Automome des Petroles" ، و٥% لمكتب الابحاث البترولية "B.R.P" ، والى شركة أبحاث البنترول واستغلاله في الصحراء "Companie de Recherch eteploition de petrole on Sahara" والمعروفة بـ "كريبس" والتي تساهم "R.A.P" فيها بنسبة ٥٥%، و٣٥% لشركة شل، و٥% لـ "B.R.P" ، وأخيراً ٥% لشركة سنريبال (٦٠) .

إذن، من الواضح أن معظم رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية قد منحت إلى شركات فرنسية خالصة لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري من دائرة النفوذ الفرنسي في حال اكتشافه بكميات كبيرة وما يتركه ذلك من أثر على الجانب السياسي لاسيما وأنها دولة محتلة للجزائر .

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام ١٩٥٢ وغطت رخص التنقيب خلال عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ مساحة تقدر بـ ٥٠٠ ألف كم^٢، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز ١.٨٠٠.٠٠٠ كم^٢ (٦١) .

تحققت الأهداف في عام ١٩٥٥، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" من قبل شركة كريبس الفرنسية ، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض "بوليناك" في الصحراء الشرقية^(٦٢)، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام ١٩٥٥ للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية^(٦٣)، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزانتين في عام ١٩٥٨، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً أقل أهمية وهي "تين فوي، وتيقانتورين، ألابدب الاعشب، أهانيت، وتين فوي، تابا نكور، تاما دنيت، كلتا، دجوا"^(٦٤)، وجميع الآبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الاستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الآبار الجافة إلى الآبار المنتجة ضئيلة، فمن ضمن ٣٨ بئراً حفرت في عجيلة حتى عام ١٩٥٩ كانت ٣٣ بئراً منها منتجة، فضلاً عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف^(٦٥)، ويكاد لا يحتوي على الكبريت^(٦٦) .

أما شركة سنريبال وشركة سفب فقد توصلتا إلى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهي حقل حاسي مسعود في عام ١٩٥٦ الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، إذ كانت المنطقة ضمن نطاق أبحاثهما فالجزء الشمالي منه وهو الأقل امتداداً ضمن حصة شركة سنريبال، بينما كان الجزء الجنوبي منه وهو الجزء الأكبر ضمن حصة شركة سفب^(٦٧) . ولقد تأكد للشركتين أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠٠ كم^٢ هي من أكبر

المكامن النفطية في الجزائر ويعد نفط هذا الحقل هو الآخر من النوع الخفيف والقريب نسبياً من سطح الأرض^(٦٨).

ج- استغلال النفط:

حاولت الحكومة الفرنسية ومنذ العام ١٩٥٧ إغراء شركات النفط الغربية لاسيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتنقيب عن النفط فيها وكان ذلك نتيجة تأثير أسباب عدة أهمها، تأمين الإمكانات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر إذ تتوفر لديها معدات حديثة، وخبرات كبيرة تراكمت لديها من خلال عملها الطويل في هذا المجال هو ما لم يكن يتوفر لفرنسا آنذاك، بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار أموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية أكثر مع البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات مما يعني مؤازرة تلك البلدان لمساعي فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وأخيراً حاولت فرنسا بتلك الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن إنتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك^(٦٩).

لم تستجب الشركات النفطية الكبرى لدعوة الحكومة الفرنسية تلك، لاسيما الأميركية منها فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر، فضلاً عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد المقاومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فيها^(٧٠).

وفي مستوى آخر تشبّثت فرنسا بالجزائر أكثر بعد ظهور تلك الاكتشافات النفطية المهمة، وتأكيد العديد من الدراسات الفرنسية وغيرها بأن احتياطي الجزائر من النفط الذي كان يعد من أجود أنواع النفط ليس في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم كله أيضاً، لاسيما أن الطبيعة حرمت فرنسا كفايتها من موارد توليد الطاقة كالفحم الحجري والنفط إذا ما قيست بالدول الصناعية الكبرى، وهو ما حز في نفوس المسؤولين الفرنسيين من أصحاب المصالح فكان طمع فرنسا في نفط الجزائر يتجاوز العوامل الاقتصادية المادية إلى عوامل نفسية لها فعلها في نفوس أولئك الفرنسيين الذين يريدون لفرنسا عظمة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى^(٧١).

وهكذا، وبالرغم من تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي يوم بعد آخر، إلا أنها أدركت الأهمية الإستراتيجية للنفط الجزائري حتى عد العديد من الباحثين التخلي عن ثروة الصحراء النفطية الجزائرية بأنه خطأ استراتيجي، وعليه فقد شرعت الحكومة الفرنسية بوضع الخطط بعيدة المدى التي تمكنها من الاستمرار باستغلال نفط الصحراء، فاقترحت في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٧ تقسيم الجزائر إلى منطقتين، الأولى في الشمال الممتدة على طول الساحل الجزائري وقالت عنها ان من الممكن ان تحتفظ باسم الجزائر، والثانية

وهي كل ما تبقى من الجزائر وأهمها الصحراء وواحاتها والمناطق المجاورة لها من الدول " مالي، النيجر، تشاد" وأسرتها " المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء" ولم تكتمل فرنسا بذلك وإنما قامت بتعيين وزير خاص اتخذ من باريس مقراً له أسندت إليه مهمة إدارة شؤون الصحراء، كما خصصت لها خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لا نحتاج إلى أن نقول أن ذلك دليل واضح على مدى الأهمية التي بانت فرنسا تنظر بها لنفط الصحراء والجزائر^(٧٢).

ولكي تحكم فرنسا قبضتها على الساحل الجزائري اقترحت الإدارة الفرنسية تقسيمه إلى ثلاثة مناطق، منطقة أغليبتها من المستوطنين، وثانية يكثر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء للجزائريين العرب إذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يجعلوها دوله لهم^(٧٣).

شهد عام ١٩٥٨ تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لايفيرا في مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة النفط " ريغل" ^(٧٤) وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد أنابيب إلى الموانئ الخاصة به وعليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد خط أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء، لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط حيث لم يدرك الجزائريون أهمية الصحراء وثروتها النفطية إلا بعد انقضاء أعوام على إعلان الثورة شأنهم كشأن الفرنسيين، فلما تنبهوا إلى ما فاتهم أعلنت جبهة التحرير في تشرين الثاني عام ١٩٥٧ " ان الجزائر لن تلتزم قط بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعدها فرنسا باسم الجزائر"، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ كتيباً تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكداً فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، بما فيها ثروة الصحراء الكبرى من دون موافقة الجزائر المستقلة^(٧٥)، وقد أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية واتخذت عام ١٩٥٩ قراراً يقضي بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية لاستغلال نفط الجزائر لكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ^(٧٦)، ونتيجة لكل تلك الاعتبارات اضطرت فرنسا إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة، فمثلاً أنها مدت أنبوب قطر ٦ بوصة يربط بين حاسي مسعود وتوجرت أي لمسافة ١٠٠ ميل، كما أنها مدت خط آخر بنفس القطر لمسافة ٣٠ ميل ربط منطقة توجرت بمنطقة بسكرة على أن يتم نقل النفط منها عبر عربات السكك الحديدية إلى ميناء سكيكدة، ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي إمكانات عسكرية كبيرة^(٧٧).

كان على فرنسا التي أخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة ومع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بأن تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري وإيصاله إلى الساحل الجزائري، فشرعت في العام ١٩٥٩ بمد خط أنابيب أكثر تطوراً من حيث السعة والقدرة على نقل النفط من مراكز

الإنتاج إلى موانئ التصدير، وأول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمرا- بجايا الواقع في غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله ٦٦٠ كم وقطره ٢٤ بوصة وبطاقة نقل قاربت ٥ ملايين طن سنوياً مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى ١٤ مليون طن في العام، ثم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من الصحراء إلى الساحل وهو خط عين اجناس- السخيرة وبطول ٧٧٥ كم وكان قطره هو الآخر ٢٤ بوصة وبطاقة تحمل بلغت ٧.٥ مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى ١٥ مليون طن^(٧٨).

د- "قانون البترول الصحراوي":

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والإستراتيجية لها، وعليه فأنها أرادت أن تهيب الأجوأ والمطالبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم عن طريق الشركات الأوربية والأمريكية، وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة، فأنها فكرت في عام ١٩٥٨ بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٨^(٧٩) الذي عُرف بـ "قانون التعدين الفرنسي" ليحل محل "قانون البترول الصحراوي"^(٨٠)، ولقد تضمن هذا القانون نصوصاً تعد مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني العام، أهمها أنه خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذ احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعيرين قد يصل أحياناً إلى حوالي ٢٠%، أما بالنسبة إلى موضوع تفتيق الربح الذي كان مقداره ١٢.٥% من قيمة النفط الخام المتحقق من نقطة التصدير مطروحاً منها النفقات المتكبدة بين الحقل ونقطة التصدير " نفقات النقل والتخزين والمناولة " فقد احتسب أيضاً على أساس الأسعار الفعلية، لا على أساس الأسعار المعلنة كما هو معمول به في منطقة الشرق الوسط^(٨١).

أجاز القانون كذلك موضوع البت للشركات في الحق عند تقدير الضريبة بأن تحسم عن مجمل دخلها السنوي مبلغاً يعادل ٢٧.٥% من قيمة إنتاجها عند الحقول كاحتياط لإعادة تكوين الحقول، تشبه هذه المادة ما موجود في قانون النفط الأمريكي إذ لا يخضع ذلك للضريبة إلا بعد ٥ أعوام، فضلاً عن ذلك كانت نسب الاستهلاك المسموح بها للشركات العاملة في صحراء الجزائر عند احتساب دخلها الصافي تزيد عن النسب المماثلة لها في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط، ومن الواضح جداً من مضمون هذه النصوص أن البلد الذي يملك النفط يستلم من الشركات دخلاً عن كل برميل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط الأخرى^(٨٢).

ألزم قانون البترول الصحراوي الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في الصحراء الجزائرية أن يكون ذلك من خلال فروعها التي يجب أن تؤسس في فرنسا، ويعني هذا أن نشاطات تلك الشركات وأعمالها المختلفة تكون خاضعة للقانون الفرنسي والمصلحة العامة لفرنسا من خلال احتفاظها بحصيلة مبيعاتها النفطية داخل الأراضي الفرنسية، وفي الوقت نفسه حدد القانون موضوع المرجعية القضائية الفرنسية الممثلة بـ "مجلس الدولة الفرنسي" بوصفه أعلى محكمة إدارية في فرنسا في حالة حدوث أي نزاع بين السلطة المانحة لرخص التنقيب والشركة صاحبة الرخص^(٨٣).

شجع صدور قانون البترول الصحراوي الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، فاعتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التمويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية، فعمدت إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة، وأهمها الشركة الفرنسية الأفريقية للأبحاث البترولية "Francarep" المعروفة بـ "فرانكاريب" وشركة الأبحاث واستغلال البترول "Eurafrep" المعروفة بـ "أور افريب" وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلال البترولية "coparex"^(٨٤)، المعروفة بـ "كوباريكس"، وشركة المساهمات البترولية "Petropar" المعروفة بـ "بتروبال" وشركة الأبحاث والاستغلال البترولية "omnirex" المعروفة بـ "أومنيريكس"، والشركة الوطنية لبترول اكيثان المعروفة "Snpa" المعروفة بـ "سنا" وقد أسهمت تلك الشركات في العثور على حقول ذات أهمية في عام ١٩٥٩، فقد نجحت الشركة الوطنية لبترول اكيثان في العثور على النفط في الجزائر الوسطى وفي حقل القاسي العقرب ذو الخصائص النفطية الشبيهة بخصائص حاسي مسعود، إذ يقع على مسافة ٨٠ كم إلى الجنوب من حقل حاسي مسعود، وكانت المنطقة التي جرى البحث فيها تقدر مساحتها بـ ٢٤٠٠ كم، جزءاً من المنطقة التي تنازلت عنها سنريبال ومنحت عام ١٩٥٨ إلى سنا التي تملك ما نسبته ٥١% في المشروع الذي تشترك به مع كوباريكس ٢٥%، وفرانكاريب ١٤%، وأورافريب ١٠% غربي القاسي العقرب وجنوبها^(٨٥).

لم يكن النفط الجزائري حكرًا على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيباً منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح اثر صدور قانون البترول الصحراوي، ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل "Mobil" الأمريكية بالمساهمة بنسبة ٢٥% في امتياز شركة سغب الفرنسية في عام ١٩٥٩ والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور في عام ١٩٦٠ على حقل أوهانيت^(٨٦) الذي يقع في حوض بوليناك^(٨٧)، ضمن منطقة امتياز سغب وتم اكتشافه على أيدي كرييس التي كانت تقوم بالأعمال لحساب سغب وشركائها^(٨٨)، وكذلك وفقت شركة سنكلير الأمريكية "Sinclair" للنفط في عام ١٩٦٢ إلى كشف نفطي مهم في حقل رورد البائل الذي يعد آنذاك أهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض

أرك الشرقى الكبير، الذي يقع إلى الجنوب الشرقى من حاسي مسعود، وكات ذلك مقدمة لاكتشاف حقول أخرى في المنطقة نفسها التي تقدر مساحتها ب ١٠٨٠ كم٢، ويمتاز النفط الخام فيه بجودة نوعيته وخلوه من الكبريت، حيث تصل كثافته إلى ٤٠^(٨٩).

وفي النصف الأول من عام ١٩٦٠ أيضاً منحت الحكومة الفرنسية ١٠ تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها ٦٠.٤٧٠ كم٢، وتتطلب في مجموعها استثماراً لا يقل عن ٣٠.٤ مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص كانت شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا "Standrd of California" وشركة تكساكو للنفط فيما وراء البحار "Texaco Incorporation"، إذ حصلت كل منهما على حصة قدرها ٢٠% من رخص التنقيب، فضلاً عن ظهور شركات أمريكية أخرى ذات اهتمام اقل بالنفط الجزائري مثل نيومونت "Newmnt" وفيليبس "Felps" ستيزيرفس "Seties Servies" ^(٩٠).

ومما لا شك فيه أن الشركات البريطانية كان لها حصة مهمة من النفط الجزائري، فقد حصلت شركة برتش بترليوم "British Petroleam"، وضمن مساهمتها بنسبة ٥٠% مع شركة كريس، على ترخيص بالتنقيب في عام ١٩٦٠ يشغل مساحة ١٦٥٠ كم٢، في حوض تندوف، وفي عام ١٩٦١ وعبر شركات فرعية تابعة لهذه الشركة تم اشتراك الأخيرة مع شركات تنقيب أخرى في البحث عن النفط في شمال أفريقيا لاسيما شركة سبب الفرنسية، وقد عقدت الشركتان اتفاقاً بالاشتراك لأول مرة مع شركة كوباريكس وبتروبار الفرنسيين للقيام بأعمال التنقيب في منطقة حاسي طبطاب ^(٩١)، وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن أسواق أوروبا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وأن أفضل أسواقها هي ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تمتلك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك إيطاليا إذ أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل أسواق هذا النفط ^(٩٢).

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، على أنها كانت تستبعد أي فكرة في ان تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى سلطة وطنية جزائرية، لذا أخذت بإعداد جملة من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد النفط الجزائري كاملة، ففي ربيع عام ١٩٦٢ أوجدت أولاً عملية تعديل على بعض مواد "قانون البترول الصحراوي" ^(٩٣)، أهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية كما كان يقضي بذلك المنطق السليم والنص بدلاً عن ذلك بمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية، ثم أن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد

المضيف قد أعطيت لهيأة مشتركة جزائرية - فرنسية بدلاً من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلاً عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقوق النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بان تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كافة كميات النفط والغاز الذي تحتاجه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستوردها من الصحراء الجزائرية لسد احتياجاتها، وهذا ما يعني إبقاء السيطرة الفرنسية بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من العملات الأجنبية التي يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه الكميات النفطية إلى الأسواق غير الفرنسية، وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له^(٩٤).

وبناء على ذلك أسست فرنسا في ٨ آذار عام ١٩٦٢ "الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء"، "L'organisme Teechniqua de misen Velear des richesses sous-sol sahariem" أو اختصاراً "الهيئة الصحراوية" على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسيين وعدت هذه الهيئة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من ١٢ عضواً، ٦ منهم جزائريين ، و ٦ آخرون فرنسيين من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لغرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء خاصة أن فرنسا حددت أعمال الهيئة موضوع البحث بما يلي ، دراسة شروط وأسباب تنمية الثروات الطبيعية التي تكتنزها الصحراء الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي - الجزائري، ودراسة التشريعات اللازمة لتسيير العمل في مجال النفط وسائر الثروات الطبيعية الأخرى قبل أن تصدرها الجزائر كما أوكلت إلى الهيئة المذكورة استلام ودراسة كل الطلبات المتعلقة بمنح أو تعديل الامتيازات النفطية أو المعدنية وأخيراً الزم قانون تأسيس الهيئة ضمان المراقبة الإدارية على الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية^(٩٥).

لا جانب الواقع إذا ثبتنا هنا أن ميلاد "الهيئة الصحراوية" كان الهدف منه هو تكبير الجزائر ، ووضع العقبات أمام استخدام حقوق السيادة الوطنية على ثرواتها الوطنية .

هـ- "اتفاقيات إيفيان" والصحراء:

بعد أن سالت دماء الوطنيين الجزائريين أنهاراً قريباً للحرية والاستقلال، وبعد أن وقفت معظم شعوب العالم مؤيدة ومساندة للجزائريين في مقاومة الاستيطان وطمس الهوية الوطنية الدينية للجزائريين، تنقل قبل عام ١٩٦٠ بمبدأ التفاوض من اجل إنهاء استعمارها للجزائر^(٩٦)، الذي يهمنها هنا ان فرنسا ومنذ تأكدها من الثروات الطبيعية الهائلة التي تحتويها باطن الصحراء الجزائرية لم تتوانى في بذل كل الجهود السياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الدولية من أجل احتفاظها بالصحراء بشكل أو بآخر، فمنذ العام ١٩٥٧ سعت جدياً لفصل الصحراء عن سائر التراب الجزائري إدارياً، فأصدرت قوانين حاولت منها الإسهام بان الصحراء هي جزء من فرنسا وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها^(٩٧)، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد، وإنما راحت تحاول

بث الخلافات والعداوات بين الجزائر وبين الدولة الأفريقية المجاورة لها، وبزعمها أن الصحراء حق مشترك لجميع البلدان المجاورة لها وعليه فانه من الأفضل إجراء استفتاء لتقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير ان تحرك الثوار الجزائريين السريع أحبط تلك المحاولة الفرنسية الخبيثة^(٩٨)، مع ذلك ظلت فرنسا متمسكة بموقفها مما أدى إلى انقطاع المفاوضات طيلة أشهر النصف الثاني من العام ١٩٦١ غير ان موقف جبهة التحرير الوطني الجزائري الثابت والمتمسك بمقررات مؤتمر الصومام لم يترك مجالاً لأحد أن يفكر بالتراجع عن الحقيقة الجغرافية والتاريخية والطبيعية القائلة بأن الصحراء جزءاً أساسياً من التراب الوطني، أدى هذا الموقف والضربات العسكرية الكبيرة التي سدها الثوار الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي على أكرهه فرنسا بأن تعترف بوحدة الوطن الجزائري واستقلاله في نطاق التعاون حتى أمكن التوصل إلى " اتفاقيات ايفيان"^(٩٩).

كما هو متوقع أفردت "اتفاقيات ايفيان"، اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي" أياً كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات وأياً كانت عائدة الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة أمام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الأعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الجزائرية الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معاً لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على أن مجلس إدارة الهيئة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر ، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء^(١٠٠).

أعطت الاتفاقية موضوع البحث امتيازاً معيناً للشركات النفطية الفرنسية ، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوى عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية ايفيان" الخاصة بنفط الصحراء الجزائرية الفرنسي أن دفع أثمان البترول المصدر لفرنسا أو لمنطقة الفرنك هو بالفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم دولية^(١٠١).

الواضح جداً أن اتفاقيات ايفيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط .
ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٢ (١٠٢):

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	(ألف طن) المجموع
١٩٥٧	٥.٧	٢.٣	٨.٠
١٩٥٨	٤١٨.١	٧.٥	٤٢٥.٦
١٩٥٩	١٢٥٨.١	٢٠.٦	١٢٧٨.٧
١٩٦٠	٦٦٩٩.٦	١٩٢٧.٢	٨٦٢٦.٨
١٩٦١	٦٦٩٩.٨	٦٦٩٩.٥	١٣٦٩٠.٣
١٩٦٢	١٠١٠٩.٣	١٠٥٧١.١	٢٠٦٨٠.٤

الخاتمة

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ الذي استمر حتى عام ١٩٦٢ عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة إضفاء الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي إيجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيئة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري الزراعي والتجارية والصناعية.

وفي خضم ذلك التغيير المفصلي في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها زارداً تمسكاً بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام ١٩٥٤ مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ" قانون البترول الصحراوي" عام ١٩٥٨ الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام ١٩٦١ ، فارتضت فرنسا بدلاً عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص " اتفاقيات ايفيان " عام ١٩٦٢ التي منحت الاستقلال للجزائر وبدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم الاستقلال.

الهوامش

- (١) خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ .
- (٢) حمدي حافظ ومحمود الشرفاوي، الجزائر مشكلة دولية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،ص٢٣ . ص٢٣ .
- (٣) الهكتار : وحدة المساحة في النظام المتري، تساوي ١٠٠ أريس أو ١٠٠٠٠٠م^٢ وما يعادل ٢.٤٧١ فدان في النظام البريطاني، وهو مصطلح مشتق من اللاتينية يعني مئة. لمزيد من التفصيل ينظر : الموسوعة البريطانية <http://www.britannica.com>.
- (٤) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق ، ص ٧١ .
- (٥) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص١٥٦-١٥٧ ؛ يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ص ٢١-٢٣ .
- (٦) فيليب رقله، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٩٣ .
- (٧) عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق، ص ٦٩ ؛ مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص ١٥٩ .
- (٨) عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
- (٩) وليس أدل على ذلك من أن الأكثرية الساحقة من المزارعين الجزائريين وحتى عام ١٩٥١ كانوا يستخدمون المحارث الخشبية وقلة منهم تستخدم المحارث الحديدية، بينما لا يستخدم المستوطنون إلا أحدث الآلات الزراعية وما يؤدي إليه من فوارق في نتائج الحاصلات الزراعية، كما أن القروض الزراعية كانت تمنح دون حساب للمستوطنين بينما تمنع عن الجزائريين عموماً، ففي خلال عشرة أعوام من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٩ بلغت القروض للمستوطنين ٦.٦٠٠ الف قرض بلغت في مجموعها حوالي ٦.٥ ملايين ونصف المليون فرنك، اما الجزائريين فقد بلغت القروض ١٢.٧٠٠ ألف قرض ويبلغ مجموعها ١.٣٠٠٠٠ مليون وثلاثمائة ألف فرنك. لمزيد من التفاصيل . ينظر : آلان سافاري، المصدر السابق، ص ١٤-١٥ ؛ إبراهيم كبة، أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٥٥ .
- (١٠) فيليب رقله ، المصدر السابق ، ص ١٠٢-١٠٣ .
- (١١) الفنتار : وهو اسم لمعيار يوزن كالرطل والربع ومقدار الفنتار عند الحنفية ١٤٩.٧٦ كيلو غرام، ومقداره عند الجمهور ١٤٣.٨ كيلو غرام. لمزيد من التفاصيل ينظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) : Ar.wikipedia.org/wiki/
- (١٢) عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٠-١٨٥ .
- (١٣) فيليب رقله، المصدر السابق، ص ١٠٣ .
- (١٤) سمير أمين ، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٢ .
- (١٥) فيليب رقله، المصدر السابق، ص ١٠٦ ؛ مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، ص ١٦٤ .
- (١٦) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص ١٥٩ .

- (١٧) عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠ ،
ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة ، بيروت، ١٩٨٣، ص١٥٦ .
- (١٨) إبراهيم كبة، المصدر السابق ، ص٥٥-٥٦ .
- (١٩) عدي الهواري، المصدر السابق، ص١٥٩ .
- (٢٠) آلان سافاري، المصدر السابق، ص١٣ .
- (٢١) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال ، ص١٦٩ ؛ حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كفاح شعب ومستقبل
أمة، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص٢٦ .
- (٢٢) مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، ص١٦٦ .
- (٢٣) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كفاح شعب ومستقبل أمة ، ص٢٧ .
- (٢٤) فيليب رفته ، المصدر السابق ، ص١٢١ .
- (٢٥) منطقة الفرنك: تشمل فرنسا ما وراء البحار جزر المارنتيك ، جزر جوادلوب، جزر الاتحاد، كاليدونيا
الجديدة، البولنرسي الفرنسي بطرس وميكروف، جزر القمر، موناكو، و١٧ دولة افريقية تشمل الجزائر . المغرب،
تونس، ساحل العاج، الداومي، فولتا العليا، مويثانيا، النيجر، السنغال، الطوجو، مالي، جمهورية أفريقيا
الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون ، تشاد، الكاميرون، مدغشقر، ينظر : مها ناجي حسين ، المصدر السابق،
ص١١٢ .
- (٢٦) عبد الحميد إبراهيمي ، المصدر السابق، ص٧٠ .
- (٢٧) فيليب رفته، المصدر السابق، ص١٢١ .
- (٢٨) فيليب رفته، المصدر السابق ، ص١٢٥ .
- (٢٩) مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال، ص١٦٧ .
- (٣٠) فيليب رفته، المصدر السابق، ص١١٦ .
- (٣١) مسعود مجاهد ، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ص٦٧ .
- (٣٢) عدي الهواري، المصدر السابق، ص١٦١ - ١٦٢ .
- (٣٣) سمير أمين، المصدر السابق، ص٥٠ .
- (٣٤) عبد القادر حللمي، المصدر السابق، ص٢٣٣ .
- (٣٥) وهذه الشقيقات هي :
- شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الامريكية "Standard oil New Jersey" أو أكسون "Exxon" أو أسو
"Esso".
- شركة ستاندرد أويل كاليفورنيا "Standrad Oil of California" أو سوكال "Socal" .
- شركة تكساكو الأمريكية "Texaco" .
- شركة موبيل أويل الأمريكية "Mobil Oil" أو سوكوني "Socomy".
- شركة نفط الخليج "Gulf Oil" الأمريكية.
- شركة برتش بتروليوم "البريطانية" "British Petroleum" أو "B.P".
- مجموعة رويال دتس شل "البريطانية- الهولندية" "Royal Datch and Shal" . ينظر : نواف نايف
إسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص٣٦ .
لمزيد من التفاصيل عن هذه الشركات ينظر: هارفي أوكونور ، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي،
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٤ - ١١؛ عزيز شهاب السعيد، منظمة الأقطار
المصدر للنفط ، "نفط العرب" مجلة ، بيروت العدد ٤، السنة الخامسة، كانون الثاني ١٩٧٠، ص١٥ - ١٨ .

(٣٦) السوق الحرة: وهي السوق التي تشبه حديثاً البورصة المالية الحقيقية ، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه. لمزيد من التفاصيل ينظر: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣٨) الريع "Rent": وهو دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفئية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية ، فالريع مفهوم متعدد الجوانب متطور عبر الزمن ولكنه يبقى محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج عن العمل . لمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة العربية ، المجلد العاشر، العلوم القانونية والاقتصادية ، ص ٢٠٠؛ www. Arab.ency.com

(٣٩) احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص ٩٨.

(٤٠) نازلي معوض، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٤١) منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، " البترول"، السلسلة الاقتصادية ٤، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، ١٩٧٢، ص ١١٥.

(42) Rabah Nahiout, lēpetrol Algerin, En. Ap, Alger, 1974, p. 10.

(٤٣) بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ١٩٩٥، ص ٢٧؛ جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة ، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٩٥.

(44) Rabah Nahiout, OP. Cit,P.107.

(45) IBID, P.106.

وينظر كذلك: راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤٦) عاطف سليمان ، معرفة البترول في الجزائر، ص ١٣.

(٤٧) راشد البراوي، حرب البترول في العالم ، ص ٢١٧-٢١٨؛

Hamid Mazri, Les Hydrocar bures Dans L'conomic Algerienne, S. N. D., Alger, 1975, P.45.

(٤٨) أصدر قانون تأميم النفط الإيراني في أول أيار عام ١٩٥١ الذي جاء نتيجة مطالبة الحكومة الإيرانية لشركة الانجلو - إيرانية، بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح التي وقعت كاتفاقية بين المملكة السعودية وبين شركة أرامكو في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٥١ ومما يعني تبني مثل هذه القاعدة في إيران من حصولها على ضعف الدخل الذي تحصل عليه بموجب الاتفاقية الملحقة التي رفضها المجلس النيابي الإيراني في ١١ كانون الثاني عام ١٩٥١ التي تنص على زيادة العائدات النفطية من ٤ شلنات إلى ٦ شلنات، فانيثق قرار التأميم في ظل تلك الظروف ، وكان وراء القرار محمد مصدق رئيس لجنة شؤون البترول في المجلس النيابي. لمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف سليمان ، من أرشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الإيراني- لماذا فشل مصدق" ، "البترول والغاز العربي" مجلة ، بيروت، العدد ٨، نيسان ١٩٦٦، ص ١٠-١٥؛ المصدر نفسه، العدد ٩ ، أيار ١٩٦٦، ص ١٧-٢٧، ص ٣٣.

(٤٩) راشد البراوي، المصدر السابق، ص ٢١٨-٢١٩؛ جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢؛

- Charles De Gaulle, memoires Despoir: Tomet,I, Editeur plon , paris ,1974, PP.89- 93.
- (٥٠) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ١٣.
- (٥١) راشد البراوي، المصدر السابق، ص ٢٢٩؛ طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٣؛ احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص ٩٨.
- (٥٢) جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٩٦.
- (٥٣) ل.ف. فاسور، النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا، منشورات عويدات ، بيروت، ١٩٦١، ص ١٦١- ص ١٧١.
- (54) Mauric Brogini. Lexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973, P.131.
- (55) Treyer Claude , Sahara 1956- 1962, Les belles letters, Paris, 1966, P.39.
- (٥٦) محمد الملي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦٧.
- (57)Treyer Claude, Op.Cit,P.39.
- (٥٨) طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٧٩، ص ٣٦٦.
- (59) Rabah Nahiout , Op.Cit, P.106.
- (60) F. n.A, document no, (111- Al3), OP, Cit.
- (٦١) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ١٣.
- (٦٢) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسية والمجتمع العربي، مصدر البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٩٧.
- (63) Treyer Claude, OP, Cit, PP. 39- 40.
- (٦٤) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي ،رقم الوثيقة "ج.ز- ١/١٨٠٣"، خلفية تاريخية "تنقيب".
- (٦٥) الخام الخفيف: من المعروف أن الخام الجزائري المعروف بـ"صحاري بلند" من أهم سماته هو غناه بالمشتقات الخفيفة، كالسولار والميثين والايثين والبروبيين ، فضلاً عن انخفاض نسبة الكبريت إلى ٠.١٤ % . ينظر: احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٦٦) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٤.
- (٦٧) حمدي حافظ ومحمود الزقاوي، الجزائر مشكلة دولية، ص ٤٥.
- (٦٨) الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج.ز- ١/١٨٠٣"، المصدر السابق،
- (٦٩) منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص ١٢٦؛ عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ١٥.
- (٧٠) منشورات المحافظة السياسية ، المصدر السابق، ص ١٢٦- ١٢٧.
- (٧١) معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، "الرائد العربي" مجلة ، بيروت، العدد ٧، ايار ١٩٦١، بلا ص.
- (٧٢) منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص ١٢٦- ١٢٧.
- (٧٣) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير "الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال"، ج ٤، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢١.
- (٧٤) عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، ١٢ يناير، ٢٠١٢.

(٧٥) معد كيالي، المصدر السابق، د. ص. لمزيد من التفاصيل عن نشاط وفد الحكومة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ ينظر: ج.د.ع، تقرير الأمين العام للجامعة العربية للدورة الثلاثين، مطبعة الصباح، القاهرة، ص ٤٧.

(٧٦) جاء في ذلك القرار ضمن التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع السابع للجنة خبراء النفط العرب في مدينة جدة والذي عقد بين ٢٦-٢٧ تشرين الأول عام ١٩٥٩، لمزيد من التفاصيل. ينظر: توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٨٠. وينظر كذلك: ممثلة حكومة الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٧٧) عبد القادر معاشو، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨١، ص ٣٤٤.

(٧٨) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز ١/١٨٠٦"، "خطوط الأنابيب".

(٧٩) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ١٦.

(٨٠) قانون التعديين الفرنسي: ثبت هذا القانون في النظام القضائي الفرنسي عبر التصويت عليه بتاريخ ٢٦ أيار من عام ١٩٥٥ لحفظ حقوق عمال المناجم، وتم إجراء تعديل بسيط على هذا القانون بتاريخ ١٦ أيار عام ١٩٥٦ ليتم اكتمال العمل بهذا القانون رسمياً، وقد حدد الجزء الثاني منه الأنظمة الخاصة بسير العمليات المنجمية خاصة في منطقة اللوار والالزاس حيث يهتم القانون بكافة عمليات التنقيب من الألف إلى الياء. وقد وضعت الصيغة النهائية لهذا القانون في ٢ كانون الثاني عام ١٩٧٠، لمزيد من التفاصيل:

Ency Clop Aedia Universalis cropus, Vol 1, Éditear Āparis, 1990, p.801.

(٨١) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ١٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٨٣) عاطف سليمان، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية، "نفط العرب" مجلة، العدد ٥، السنة ٧، شباط، ١٩٧٠، ص ٨؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص ٤١.

(٨٤) F.N.A, document no (111- A13), OP, Cit ;

عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ٢٥٧-٢٥٨؛ فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ٤٩.

(٨٥) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

(٨٦) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

(٨٧) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز ١/١٨٠٣"، "الاحتياطي، الحقول، الإنتاج".

(٨٨) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

(٨٩) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "ج ز ١/١٨٠٣"، المصدر السابق.

(٩٠) احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٩١) طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(٩٢) احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٩٣) منشورات المحافظة، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٩٤) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ٢٤.

(٩٥) منشورات المحافظة، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٩٦) جوان جليسي، المصدر السابق، ص ٢٢٧؛ شار روبيير اجبرون، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٩٧) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٤٦٤.

- (٩٨) منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص ١١٥؛ أحمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٩٩) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٤٦٦؛ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٨.
- (١٠٠) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص ٢٢-٢٣؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٧.
- (١٠١) المصدر نفسه.

(102) Mourice, Brogmi, op, cit, P.134.

المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم كبة، أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.
- ٢- أحمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١.
- ٣- جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير "الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال"، ج ٤، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- ٤- جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٥- جوان جليبيسي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٦- حمدي حافظ ومحمود الشرفاوي، الجزائر مشكلة دولية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ٧- كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية لطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- ٨- خيرى عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٩- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.
- ١٠- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.
- ١١- شارل روبيير أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة يحيى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢.
- ١٢- صلاح العقاد، المغرب العربي.
- ١٣- البترول وأثره في السياسية والمجتمع العربي، مصدر البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ١٤- طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٧٩.
- ١٥- عاطف سليمان، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية، "نفط العرب" مجلة، العدد ٥، السنة ٧، شباط، ١٩٧٠.
- ١٦- معرفة البترول في الجزائر.
- ١٧- من أرشيف القضايا البترولية الكبرى "تأميم البترول الإيراني- لماذا فشل مصدق"، "البترول والغاز العربي" مجلة، بيروت، العدد ٨، نيسان ١٩٦٦.
- ١٨- عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٦٨.
- ١٩- عبد القادر معاشو، السياسية البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨١.

- ٢٠- عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة ، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢١- عمار قرود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، ٢٠١٢.
- ٢٢- فيليب رفل، جمهورية الجزائر سياسياً واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.
- ٢٣- ل.ف. فاسور، النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا، منشورات عويدات ، بيروت، ١٩٦١.
- ٢٤- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا ، بيروت، ١٩٧٥.
- ٢٥- محمد الميللي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، ١٩٨١.
- ٢٦- مسعود مجاهد ، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ص٦٧.
- ٢٧- مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال .
- ٢٨- ممثلية حكومة الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية ، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع ، وزارة الارشاد، ١٩٦٠.
- ٢٩- نازلي معوض ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا "من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ١٩٧٨
- ٣٠- هارفي أوكونور ، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٣١- يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.

الرسائل والأطاريح الجامعية

١. مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية-الفرنسية " دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية الاقتصادية ١٩٥٤-١٩٧٨ "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (للبنات) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.
٢. توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٣. بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ١٩٩٥.
٤. بلقاسم سرابري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنة" ، الجزائر، ٢٠٠٨.
٥. فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

الوثائق المنشورة

١. الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز ١/١٨٠٣"، "الاحتياطي ، الحقول، الإنتاج".
٢. الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة "ج ز ١/١٨٠٦"، "خطوط الأنابيب".
٣. الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي ،رقم الوثيقة "ج.ز- ١/١٨٠٣"، خلفية تاريخية "تنقيب".

الصحف والمجلات

١. عزيز شهاب السعيد، منظمة الأقطار المصدر للنفط ، "نفط العرب" مجلة ، بيروت العدد ٤، السنة الخامسة، كانون الثاني ١٩٧٠.

٢. معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، "الرائد العربي" مجلة ، بيروت، العدد ٧، أيار ١٩٦١.
٣. منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، " البترول"، السلسلة الاقتصادية ٤، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، ١٩٧٢.
- المصادر الفرنسية

- 1- Rabah Nahiout, lēpetrol Algerin, En. Ap, Alger, 1974.
- 2-Hamid Mazri, Les Hydrocar bures Dans L'conomic Algerienne, S. N. D., Alger, 1975.
- 3-Charles De Gaulle, memoires Despoir: Tomet,I, Editeur plon , paris ,1974.
- 4- Mauric Brogini. Lexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973.
- 5- Treyer Claude , Sahara 1956- 1962, Les belles letters, Paris, 1966.
- 6-Ency Clop Aedia Universalis copus,Vol 1, Ēditear Āparis,1990.

الموقع الإلكتروني

- 1-<http://www.britnmica.com>
- 2-[www. Arab.ency.com](http://www.Arab.ency.com).
- 3-Ar:wikipedia.org/wiki/